Journal Of the Iraqia University (69-2) October (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

دور البعثة الاقتصادية والدبلوماسية الامريكية في بوليفيا ١٩٥٦-١٩٦٤م

م.د. بهجت شبيب فشاخ الخير الله
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار

The role of the US Economic Development Program mission in Bolivia (1956-1961):-

Dr. Bahjat Shibeeb Al-Karallah
Ministry of Education\General Directorate of Education in Thi-Qar
bahjatshibeeb@gmail.com

الملخص

لعبت الإدارة الامريكية دوراً كبيراً في الشؤون السياسية والاقتصادية لدول نصف الكرة الارضية الغربي "دول القارة اللاتينية"، وقد أبرزت الدراسة دورها في جمهورية بوليفيا خلال الأعوام (١٩٥٦–١٩٦٤م)، وأشارت للدور المتمثل بتقديم المساعدات والقروض المالية والاقتصادية لمساعدة الحكومة البوليفية على إعادة تأهيل أقتصادها المنهار، رغم تحفظها على طبيعة العمل السياسي والتشكيلة الحكومية القومية إلا أنها أبدت تعهداتها بالعمل على تدشين نوع من علاقات التعاون الاقتصادي، الى جانب سعيها لحلحلة بعض القضايا العالقة بين البلدين عبر ما أسمته "التحالف من أجل التقدم"، وكانت المساعدات الاقتصادية خياراً مناسباً لإعادة تقييم العلاقات بين الجانبين.أما بخصوص الجانب الدبلوماسي فقد عمدت الدراسة الى تتبع المصادر الدبلوماسية الأمريكية–البوليفية، لتحليل دوافع إعادة العلاقات الدبلوماسية رغم أختلاف التوجه السياسي لحكومة الحركة القومية الثورية، إذ لم تكن حكومة تقليدية في تعاملها مع الإدارة الامريكية بل على العكس واجهت صعوبات كبيرة في مسألة الأعتراف بالحكومة الثورية الجديدة منذ عام ١٩٥٢م، وتأسيس نظام جمهوري قائم على الانتخابات الديمقراطية، وبذلك أفرزت حكومة الحركة القومية أئتلاف حكومي حاكم على وفق النظرية القومية ذات العقيدة الاشتراكية، وقد عقد ذلك الأمر على صناع القرار السياسي في واشنطن التعامل غير التقليدي مع تلك الحكومة، إذ لابد من طريقة لتكييف العلاقات ودفعها جزئياً وبفاعلية مرنة على وفق ديناميكيات دبلوماسية تحافظ على إحتواء النظام الجديد في بوليفيا الثورية، التي رفضت تركها للأنجرار الى معسكر الكتلة الشرقية الأكثر جاذبية آنذاك، وبين حاجة بوليفيا الى المساعدات الأمريكية وحاجة الولايات المتحدة الامريكية الى إعادة الهيمنة السياسية على مصدر القرار في بوليفيا، بدأت الدبلوماسية الامريكية على تهيئة الأرضية المناسبة، على مدى عقد من الزمن لتفكيك الحركة القومية الثورية وأنهائها سياسياً في تشرين الثاني ١٩٦٤م.

Abstract

The US administration played a major role in the political and economic affairs of the Western Hemisphere countries (Latin American countries). The study highlighted its role in the Republic of Bolivia during the years (1956-1964 AD). The study pointed to this role represented in providing material and economic assistance to help the Bolivian government rehabilitate its collapsed economy. Despite its reservations about the nature of political work and the national government formation, it expressed its commitment to work on launching a type of economic cooperation relations, and sought to resolve some of the outstanding issues between the two countries through what it called the "Alliance for Progress". Economic assistance was an appropriate option to re-evaluate relations between the two sides.

As for the diplomatic aspect, the study sought to trace the American-Bolivian diplomatic sources, to analyze the motives for restoring diplomatic relations despite the difference in the political orientation of the Revolutionary Nationalist Movement government, as it was not a traditional government in its dealings with

the American administration, but on the contrary, it faced great difficulties in the issue of recognition since the establishment of the republican system based on democratic elections. Thus, the Nationalist Movement government produced a ruling coalition government according to the nationalist theory with the socialist doctrine. This complicated the matter for political decision-makers in Washington to deal unconventionally with that government, as there must be a way to adapt relations and push them partially and with flexible effectiveness according to diplomatic dynamics that preserve the containment of the new regime in revolutionary Bolivia, which refused to leave it as a more attractive alternative to being dragged into the Eastern Bloc camp. Between Bolivia's need for American aid and the need of the United States of America to restore political hegemony over the source of decision-making in Bolivia, American diplomacy began to prepare the appropriate ground, working for a decade to dismantle the Revolutionary Nationalist Movement and end it politically, intellectually and ideologically in November 1964.

سعت الإدارة الامريكية منذ عام ١٩٥٢م بعد أعلان نجاح الثورة في بوليفيا على ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على بوليفيا، وبعد مرور اربعة أعوام على حكومة الحركة القومية الثورية ، التي أعتقدت بأنها قادرة على الاصلاح الحقيقي بعيداً عن التدخلات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، وبالرغم من ذلك أثبتت تجربة الحكومة البوليفية الأولى خلال المدة(١٩٥٢-١٩٥٦م)، أن حكومة الحركة القومية لا تستطيع حماية بوليفيا، وعلى وجه الخصوص من التبعية الاقتصادية، لذلك كان على الحركة القومية إيجاد سبل جديدة للتعاون المشترك مع الولايات المتحدة الامريكية، ولكون الحركة القومية الثورية أتبعت سياسات تعارضت مع تحذيرات الإدارة الأمريكية لا سيما في قضية تقبل الاستثمار الأجنبي الخاص (Siekmeier J. F., 1993, p. 19). وقد أستخدم صناع القرار الأمريكي سياسة المساعدات الأقتصادية للضغط على الحركة القومية الثورية، وأجبارها على الأستسلام أقتصادياً لكونها مضطرة على أتباع وسيلة سياسية تكون أكثر مرونة لرأس المال الأمريكي المستثمر آنذاك، وأن الحركة القومية لا تستطيع عزل بوليفيا عن محيطها الاقليمي، وفضل زعماء الحركة القومية تنظيم آلية التحكم بالعلاقات الخارجية، لتكن جزء من الاستقلال الوطني المبني على التعايش والتعاون السلمي مع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية (Lehman, 1999, p. 149).من الواضح أن الادارة الامريكية عملت على استخدام نفوذها الاقتصادي تجاه حكومة الحركة القومية بصفتها المشتري والمورد الرئيس لخامات القصدير البوليفي، ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أحتياطيات أستراتيجية كافية من القصدير بدأت خفض أسعاره، لإجبار حكومة الحركة القومية على الأمتثال للرغبات الأمريكية الرافضة لمواقف بعض الحركات والتنظيمات اليسارية البوليفية، التي وصفتها بالمعطلة لمشروع التنمية الاقتصادية، وقد كان هدف صناع القرار الأمريكي بشأن السياسة الاقتصادية الأمريكية يقضي بضمان أكبر قدر ممكن من الحرية لدعم الاستثمار الرأسمالي الخاص (U.S. Congress, 1956, p. 147). ولما كانت حكومة الحركة القومية قد طرحت تنفيذ مشروعها الاصلاحي التنموي أصطدمت بقضية تكييف الغطاء المالي البوليفي المعتمد على قيمة النقد الاجنبي اللازم لشراء وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية في بوليفيا، أعطى ذلك قدرة كبيرة للإدارة الأمريكية على التعامل مع من وصفتهم بـ"الجناح المعتدل" داخل حكومة الحركة القومية الثورية ليكونوا مجبرين على الأستجابة لرغبات الأمريكيين في أطار التعاون الاقتصادي (Siekmeier, 1999, p. 91).ففي الثاني والعشرين من آذار ١٩٥٦م أرسلت الإدارة الامريكية فريق عمل من صندوق النقد الدولي برئاسة جورج جاكسون إيدر (George Jackson Eder)، الذي أعد خطة لمعالجة الأستقرار الاقتصادي بعد معاناة بوليفيا من أزمة مالية خانقة، إذ رفض إيدر رفضاً ضمنياً لبرنامج الحكومة الثورية الاصلاحي على مدى اربع سنوات مضت، وقد أظهرت مذكرات إيدر وبشكل ملحوظ كيفية أستخدام التهديدات بحجب المساعدات المالية الامريكية لعزل بوليفيا أقتصادياً ،كوسيلة لتحقيق مكاسب السياسة الاقتصادية، وكان الهدف من خطة إيدر خنق حكومة الحركة القومية التي رغم كل الضغوط الأمريكية عليها الا أنها حققت نجاحات واضحة على الصعيد الاقتصادي، وبالمقابل نجحت خطة إيدر على مدار اربع أعوام في تقويض الاقتصاد البوليفي ليكون رهين التبعية المالية للولايات المتحدة الامريكية، واصبحت خطة إيدر عاملاً رئيساً في إيقاف مشروع أكتمال الثورة الوطنية القومية في بوليفيا (Eder, 1968, p. 167).لقد أدت خطة إيدر الى توسيع الانقسامات داخل الحركة القومية الثورية، ففي الثامن والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٥٦م تصاعدت وتيرة الاحتجاجات بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية، وبدأت مظاهر الانقسام السياسي داخل حكومة الحركة القومية يتسع بين الجناح اليساري والمعتدلين الذين لجأ بعض زعمائهم في العشرين من نيسان ١٩٥٧م الى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الامريكية في إعادة تأهيل الصناعة وتطوير مناجم القصدير ومساعدة الحكومة في أستعادة القدرات القتالية للجيش البوليفي، وبدأت الإدارة الامريكية في أعداد مذكرات التفاهم بين الجانبين بخصوص مقترحات خطة الطوارئ التي أعدها إيدر لإعادة تأهيل الجيش، للحفاظ على الاستقرار السياسي داخل بوليفيا، وقد التقت لجنة إيدر الاقتصادية برفقة مستشاري السفارة الامريكية في لاباز بكبار ضباط الجيش البوليفي

في السادس من حزيران من نفس العام، ووضعت اللجنة خططاً لزيادة التمويل المالي ضمن الموازنة الاتحادية للحكومة البوليفية عبر أضافة قرض خاص بالقوات المسلحة، وحاولت اللجنة تخفيف الضغط على موازنة الانفاق الحكومي عبر تسهيلات الاقراض الأمريكي، على الرغم من أن مسألة إعادة الجيش البوليفية الى الواجهة السياسية جاء لإعتبارات في مقدمتها الحفاظ على أمن واستقرار بوليفيا، الى جانب حماية النظام حكومة الحركة القومية الثورية الحاكم من الانهيار، والمساهمة في فض الاحتجاجات ومنع المظاهرات المناهضة لحكومة الحركة القومية (Dunkerley, 1984, p. 83) لقد أسهمت لجنة إيدر بإعادة تفعيل دور المؤسسة العسكرية ليس للحفاظ على الامن والاستقرار وأنما لإحداث نوع من التغيير في إداء وتدخل الجيش بالسياسة الداخلية لحكومة الحركة القومية، وبالفعل كان الرئيس هيرنان سيليز سواسو(Hernan Siles Zuazo)[1]، المعارض لتوجهات الرئيس السابق وزعيم الجناح المعتدل فيكتور باز إستنسورو داخل الحركة القومية الثورية في التعاون مع اللجنة الاقتصادية الأمريكية في قضية إعادة بناء المؤسسة العسكرية، حتى لا يعطي فرصة لسواسو في استخدام القوة العسكرية المعاد تشكيلها من الأمريكيين فرصة التدخل لإخماد التظاهرات المطالبة بالاصلاح من جهة، ومن جهة أخرى تصفية الضباط الموالين لإستنسورو من المعارضين لأقحام القيادة العسكرية في الشؤون السياسية، لكي لا يستخدم القوة المعاد تشكيلها ضد المدنيين والعسكريين الذين ينتمون لأحزاب وحركات سياسية وتنظيمات نقابية، وبذلك تكون تصفية المناهضين للتوجهات الحكومية من أعضاء الحركة القومية من داخل الحركة نفسها (Lehman, 1999, p. 151).إن أعتماد زعماء الحركة القومية على تنفيذ رغباتهم الاصلاحية أصطدم بمسألة التمويل المالي، وبذلك أصبح كل زعيم سياسي يبحث عن آلية للإيفاء بالوعود التي قطعها على نفسه بتغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي للطبقات الشعبية الفقيرة، الى جانب جذب الجماهير البوليفية للألتحاق بأحزابهم وتوجهاتهم السياسية لضمان الدعم الشعبي الضاغط على أحزاب الائتلاف الحكومي داخل الحركة القومية لتنفيذ برنامج الاصلاح الحكومي، وقد أفقد ذلك الأمر خصوصية الاستقلال القومي أحد أهم اركان قيام الثورة البوليفية، وبدد مساعي رجالاتها وأفشل مشاريعها وآمالها في التخلص من التدخلات الأمريكية في الشؤون البوليفية، إذ أن سياسة القروض الأمريكية تأتي على وفق سياسة التنازلات الحكومية لتمرير مشاريع التنمية الاقتصادية، وبالرغم من أن هذه التنازلات تعني الهزيمة التدريجية لحكومة الحركة القومية (Dosal, 2004, p. 226)، لا سيما أن الحلول الاقتصادية للأزمات المالية وخطة الاستقرار النقدي وخطة إيدر لإعادة تنظيم الجيش جاء وفق آليات وضعتها الإدارة الأمريكية، أسهمت في شق الصف البوليفي داخل الحركة القومية، وجعلت زعماء الحركة بين تقبل مقترحات المستشارين الأمريكيين والتسليم لرغباتهم وبين الدفاع عن الاستقلال الاقتصادي البوليفي واخراجه من دائرة التبعية للولايات المتحدة الامريكية، وقد أعرب الرئيس البوليفي السابق فكتور باز إستنسورو في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٩ عن ذلك بالقول "نحن نقف هنا بثبات ونستسلم هناك لخطط الأمريكيين، وهذا أكثر أهمية من ذلك"، وقد فرضت الظروف الاقتصادية ونقص النقد الأجنبي بظلالها على تنفيذ مشاريع الاصلاح، رغم أنها كانت خارجة عن إرادة الحركة القومية ولكن أضعفتها (Paz, 1969, p. 19).يبدو أن دور الإدارة الامريكية كان فاعل في ضبط إيقاع التحالفات داخل الحكومة البوليفية، لاسيما أن حاجة بوليفيا الملحة للاصلاح الاقتصادي دفعت بزعماء الحركة القومية لصياغة تفاهمات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية، على الرغم من أن تلك التفاهمات كانت تتعارض مع العقيدة الإيديولوجية لتوجهات القوميين البوليفيين، ولكنهم أصبحوا مجبرين على التعاون مع الامريكيين بسبب حاجة بوليفيا للنقد الاجنبي لأتمام برنامج التنمية الاقتصادية لحكومة الحركة القومية، وهذا الامر بهد ذاته كان محل أجتهاد بين زعماء الحركة القومية حول آلية التفاهم مما خلق حالة من عدم التوازن بين الأحزاب داخل الحكومة الائتلافية، وكلاً حاول الاستئثار بتلك التفاهمات خدمةً لمصالح فئوية حزبية ضيقة، مما خلق نوع من التنافس بين القوى السياسية، أنعكس على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للطبقة الفقيرة المهمشة التي تنتظر برنامج الحكومي الأغاثي لدعم القطاع الصناعي والزراعي والتجاري عبر الاستثمارات الأمريكية لتعزيز السيولة المالية. ولما كان الرئيس هيرنان سيليز سواسو يرى في التعاون الاقتصادي مع الامريكيين يصب في مصلحة حكومته واجه معارضة كبيرة من الرئيس السابق فكتور باز إستنسورو الذي رأى بمحاولة سواسو بأنها موجهة ضد الاحزاب الاخرى، والتعاون مع الامريكيين سيجعل من حكومته اكثر استبدادية في سياستها تجاه المناهضين لتوجهاتها.ففي أوائل آيار ١٩٦٠م مع عودة فكتور باز إستنسورو لتسنم الحكم في بوليفيا بدأ العمل على ترسيخ نهج الحكومة السابقة في مجال الشراكة الأقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية، بعد أن اعلن سابقاً معارضته لها مع توليه الرئاسة طالب حكومته الائتلافية بدعم برنامج التعاون الاقتصادي على وفق تحالفات جديدة وتنسيق أوثق بين الجانبين، وبالمقابل واجه إستنسورو معارضة من زعماء الحركة القومية وعلى رأسهم الرئيس السابق سواسو الذي عد هو الآخر في الثاني عشر من حزيران ١٩٦٠م "بأن السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يكون منسجماً مع الإيديولوجية القومية التي كانت وراء تحقيق أهداف الثورة، وأن التحالف الاقتصادي من أجل التنمية مع الامريكيين في الواقع يعني العودة الى الوراء عبر تدعيم السلطة الأستبدادية المعادية للشيوعية والحركات اليمينية المتشددة في إدارة الحكومة وعلى نهج الإدارة

الامريكية" (Jr.Field, 1964, p. 147)وحاول إستنسورو الحفاظ على توازن القوى السياسية داخل حكومته الائتلافية وأنهاء قضية الجدول حول الاعتماد على القروض الامريكية، إذ بعث إستنسورو في الأول من آب ١٩٦٠م برسالة شخصية للرئيس السوفياتي نيكيتا خروتشوف عرض عليه تبادل الزيارات بين الجانبين وتعزيز علاقاتهما عبر الشراكة الاقتصادية (Malloy & Gamarra, 1988, p. 12). وفي خطوة مماثلة ألتقى إستنسورو في العاشر من تشرين الأول ١٩٦٠م بالرئيس البرازيلي جواو ماركيز غولارت (João Marques Goulart) لمناقشة الطرق التي يمكنه من خلالها الأبتعاد والتخلص من التدخلات السياسية الأمريكية في شؤون بوليفيا (Lehman, 1992, p. 668). وبالرغم من ذلك حاولت الإدارة الامريكية في نهاية عام ١٩٦١م تأكيد وتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع حكومة الحركة القومية الثورية برئاسة إستنسورو وأحتوائها، وقد لعبت دوراً مباشراً في التدخل بالشؤون البوليفية لأنها وجدت في الملف الاقتصادي البوليفي أداة جيدة لخلق التوترات داخل الحركة القومية، وعملت على زعزعة الائتلاف الحكومي كخطوة أولى لتفكيكه ومن ثم أضعاف الحركة القومية وأنهيارها (Lehman, 1999, p. 151).إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه بوليفيا آنذاك كان الهدف الأساس لها تحقيق الهيمنة الاقتصادية على موارد بوليفيا وعزلها عن الكتلة الشرقية –السوفياتية، إذ لم تكن قضية التنمية الاقتصادية تتعارض مع التوجهات السياسية للإدارة الامريكية بل كانت متوافقة معها وعلى قدر كبير، وذلك الأمر فسر وبأختصار التحول من ممارسة الضغوط السياسية المباشرة على حكومة الحركة القومية الثورية، وأخفت أهداف الدعم الاقتصادي خلف مسألة تنظيم نوع جديد من العلاقات القابل للهيمنة السياسية الأمريكية على مركز صناعة القرار البوليفي داخل حكومة الحركة القومية.وقد نجحت الإدارة الامريكية في ممارست الضغوط الاقتصادية على حكومة الحركة القومية البوليفية، حيث فرضت في الرابع عشر من آيار ١٩٦١م على البوليفيين قبول الخطة الثلاثية، والتي كانت عبارة عن برنامج يجمع بين الاستثمار وتدابير خفض التكاليف التي شملت خفض أجور وتسريح العمال، وأنهاء معسكرات التعدين المدعومة حكومياً، واسناد الشركات النفطية بغطاء مالي كي تكون قادرة على منافسة الشركات الأخرى من حيث الانتاج والتصدير، ورصدت الإدارة الامريكية قرض بقيمة (٢٠)مليون دولار، وفي الوقت ذاته أرسل الرئيس جون كينيدي رسالة الى إستنسورو أعرب فيها عن أعجابه بحكومة الحركة القومية الثورية الاصلاحية، وعد بوليفيا شريكاً اقتصادياً للولايات المتحدة الامريكية (Lehman, 1992, p. 669)إن الإدارة الامريكية قد عدت العدة لإرباك حكومة الحركة القومية واشعال فتيل الخلافات الداخلية بين مكوناتها الحزبية، وهي بانتظار الفرصة السانحة للإطاحة بالحكومة القومية، وعلى ما يبدو أن خيوط المؤامرة على الحركة القومية بدأت ملامحها واضحة، لا سيما عندما فرضت الإدارة الامريكية على إستنسورو برنامج اللجنة الاقتصادية لتخليص حكومته من الضائقة المالية، وهنا فتحت الباب امام المعارضة الوطنية المحلية الرافضة للقروض الامريكية، إذ عد زعماء الاحزاب اليسارية الثورية تلك الوسيلة بمثابة الهيمنة على الحكومة واحراجها سياسياً، لأن قيام الحكومة بتطبيق برنامج تقليص العمالة المحلية وتخفيض الاجور أمر مرفوض محلياً قد يؤدي للمزيد من الشحن السياسي ومن ثم يتطور الى مظاهرات شعبية نتيجتها أما اضطرابات او العصيان المدني، وهذا يفقد الحكومة هيبتها إذا لم تتجرأ على قمع المعارضة الداخلية لتنفيذ برنامجها الأمريكي.ومن جانبه عد إستنسورو قبول المساعدة الأقتصادية يأتي في المقام الأول لضمان تحقيق برنامج التنمية الاقتصادية المزمع تنفيذه، وأن مسألة التخلي عن العمالة المحلية يجب أن يكون بصورة طوعية بعد إيجاد البدائل الخاصة، وأن المساعدات الأمريكية ليست لإعادة هيكلة الأقتصاد البوليفي فقط، بل يمكن الإفادة منها في دعم التحالف السياسي داخل الحركة القومية الثورية عبر تخفيف القيود المالية ودعم الكيانات والمنظمات النقابية حكومياً للنهوض بالواقع الأقتصادي (Lehman, 1992, p. 671)وبالرغم من ذلك اقتنع صناع القرار الامريكي في واشنطن بأن مفهوم التنمية الاقتصادية لا تختلف كثيراً عن أساليب واهداف صنع السياسات الخارجية، إذ لم يكن مجرد دعم ومساعدات أقتصادية بل كان كحد أدنى من التدخل الأمريكي عبر اللجنة الاقتصادية لإيدر في الشؤون السياسية البوليفية، رأت اللجنة الاقتصادية الامريكية في الثاني من حزيران عام ١٩٦٢م أن التخطيط الحكومي في بوليفيا يأتي ضمن برنامج التنويع الاقتصادي المقترح لتشجيع الاستثمارات الامريكية، بشرط التزام حكومة الحركة القومية الثورية بتعهداتها في توفير بيئة ملائمة لدخول رأس المال الأجنبي، إذ قوض عدم الاستقرار السياسي الداخلي الى جانب القيود المفروضة على الشركات الاجنبية من دخول النقد الاجنبي في دعم مشاريع الموازنة الحكومية، وبالتالي أفقر الشركات المملوكة للدولة مالياً، حيث أنخفضت عائدات النقد الاجنبي من البترول من (٨.٠٨)مليون دولار سنوياً عام ١٩٥٦م الى (٤.١٠)مليون دولار عام ١٩٦١م (Eder, 1968, p. 61).

دور البعثة الدبلوماسية الأمريكية في تعطيل مشروع حكومة الثورة القومية (١٩٦٢-١٩٦٤م):- The role of the American diplomatic mission in disrupting the project of the National Revolutionary Government (1962-1964 AD)شهدت بوليفيا حالة من الاضطراب السياسي إبتداءً من كانون الثاني عام ١٩٦٢م، بعد أصرار الحكومة على تنفيذ برنامجها في إعادة تنظيم الاقتصاد البوليفي من خلال

تخفيف القيود المالية، لا سيما تراكم الديون المحلية والاجنبية وقلة السيولة النقدية، التي اصبحت عائق أمام أحراز اي تقدم من شأنه تطوير البلاد، وأخذ ذلك الأمر بالتطور حتى هدد بنية حكومة الحركة القومية بقيادة إستنسورو، على الرغم من تحسن العلاقات مع الأمريكيين جاء نتيجة لعوامل خارجية تمثلت بالتهديد السوفياتي وبعض دول الكتلة الاشتراكية لمشاريع الإدارة الامريكية في جنوب القارة اللاتينية، الى جانب ذلك فقد أوفت الحكومة البوليفية بالشروط التي وضعها ميثاق "تحالف من أجل التقدم" لمساعدة الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحرية السياسية، وأما العوامل داخلية فقد أقترنت بالتسويات السياسية لإعتماد المساعدات الأمريكية إبتداءً من دعم الأئتلاف الحكومي داخل الحركة القومية لتوجهات إستنسورو عبر تفعيل ملف التعاون مع الإدارة الأمريكية في مختلف النواحي لضمان أستقرار بوليفيا (Ladman, 1982, p. 171).نجحت مشاريع الإدارة الامريكية في تفكيك التحالفات السياسية داخل الحركة القومية الثورية، إذ شهد الأئتلاف الحكومي في الثامن من آيار ١٩٦٢م خلافات كبيرة داخل الحكومة بعد أعتراض الجناح اليساري العمالي الراديكالي على برنامج المشروع الحكومي المقترح تنفيذه ضمن الخطة الثلاثية الامريكية–البوليفية، وعد الجناح اليساري تلك الخطة موجهة بالتحديد ضد التنظيمات النقابية السياسية العمالية، لمحو مكتسباتها الثورية في تأميم الصناعة البوليفية، والغرض من الخطة تسرين العمال وتقويض نفوذهم السياسي داخل المؤسسات الحكومية ومن ثم عزلهم شعبياً عن قواعد الحركة القومية الثورية (Lehman, 1992, p. 674)وبالرغم من حجم المساعدات الأقتصادية الامريكية الكبيرة الى بوليفيا إلا أنها وفي الوقت نفسه لم تنجح كثيراً في كسب التيار القومي البوليفي المناهض للتوجهات الامريكية، وقد كشف تقرير ارسله السفير الامريكي في بوليفيا بن ستيفانسكي(Ben S. Stephansky)[٢] في الثلاثين من أيلول ١٩٦٢م "إن اسلوب المساعدات لم يعكس الجاذبية الشعبية المتزايدة لمعاداة للسياسة الأمريكية، إذ وسع التدخل الامريكي بالشؤون البوليفية النقمة الشعبية المناهضة للإدارة الأمريكية، وأن التدخل الأمريكي رغم حل بعض القضايا الخدمية والاقتصادية إلا أنه لم يضمن أتساع دائرة المؤيدين لقراراته، لذلك يجب ضمان النفوذ الامريكي في داخل الوزارات البوليفية" (Whitehead, 1969, p. 167)أدى سفيري الولايات المتحدة الأمريكية ستيفانسكي ودوغلاس هندرسون(Douglas Henderson)[٣]دوراً بارزاً داخل حكومة إستنسورو حتى وصفوا بأحد أعضاء مجلس الوزراء في حكومة إستنسورو، وعملوا على تنمية عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عبر زيادة عدد العاملين وتنويع الانشطة الاستشارية في مختلف المجالات، ووفروا لهيئة السلام وجوداً أمريكياً جديداً وبارزاً (Lehman, 1992, p. 675). فيما أشار الكاتب والمؤرخ ماريانو بابتيستا الى ذلك التدخل بالقول:" إن المساعدات الأمريكية للدول النامية قوية في الدعم الفني والمشورة، ولكنها بخيلة في الدعم المادي، إنها أشبه بنظام صحي يوزع الوصفات الطبية دون توفير الوسائل اللازمة لشراء الدواء. لقد عانت بوليفيا من غزو أفتراضي، وقد يصفه البعض بالطاعون من جانب الفنيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والاحصائيين وعلماء الانثربولوجيا، وغيرهم من الذين يزورون البلاد ويدرسون ويقدمون المشورة ويفحصون ويدققون ويشخصون مشاكلها، ولكن تشخيصات بدون دعم" (Gumucio, 1968, p. 22).

إذ أشار السفير الأمريكي في العاصمة البوليفية لاباز دوغلاس هندرسون في تقرير خاص الى وزارة الخارجية بتاريخ الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٦٣م، عبر فيه عن سوء الاوضاع السياسية وتفاقم أزمة الأنقسامات داخل الحركة القومية الثورية وتعمق الخلافات بين زعمائها، وكان أكثر الامور مدعاةً للقلق من وجهة نظره هو تجدد الاشتباكات بين الحين والآخر بين قوات الأمن الحكومية وميليشيا عمال المناجم، المعارضين لخطط الحكومة البوليفية لإصلاح وتطوير صناعة التعدين وأنتاج القصدير (Motley, 1963, pp. 3–4). وقد أضعفت الاحتجاجات المستمرة هيبة قوى الأمن الحكومية، وبدأت آثار الضعف واضحة على عمل حكومة الحركة القومية الثورية برئاسة فكتور باز إستنسورو التي خشيت من الاضطرابات ذات الوتيرة المتصاعدة، وقد تؤدي الى خلق حالة من التطرف يصعب على الحكومة مواجهتها بالقوة، وشارك هندرسون العديد من صناع القرار الأمريكي في شؤون السياسة الخارجية القلق حيال عرضة المصالح الأمريكية لخطر التخريب المحتمل استغلاله من الشيوعيين الداعمين لتوجهات ميليشيا العمال، وأشار على الحكومة البوليفية الأبتعاد قدر الأمكان عن استخدام القوة العسكرية تجاه تطرف الميليشيات (Motley, 1963, p. 4)، الى جانب ذلك طلب هندرسون من الإدارة الأمريكية مساعدة الحكومة البوليفية في مجال الاستشارة والتخطيط لمعالجة الاوضاع الراهنة، وبالخصوص أبعاد الشيوعيين وبعض القوى المتطرفة اليمينية المتحالفة مع عمال المناجم، وشجع الحكومة البوليفية في مسألة احتواءها لتلك الاضطرابات (Whitehead, 1970, p. 172).الجدير بالذكر العلاقة الشخصية الوثيقة لهندرسون بالرئيس إستنسورو جعلت من السفير الأمريكي بمثابة مستشار لرئيس الحكومة لا سيما عندما أشار عليه بمواجهة المشاكل التي بدأت تؤثر سلباً على إداء حكومته بقوة وحزم أكبر، وقد نجحت تلك المشورة الى حداً ما، ولكنها بالنهاية اصطدمت بتفكك وأنحلال حكومة الحركة القومية الثورية الأئتلافية من الداخل، وهذه الثيمة افسدت على إستنسورو التصدي لميليشيا العمال والقوة المتحالفة معها، وأحبطت مساعي حكومته على الأستمرار بتحقيق أهدافها الاصلاحية

(Gumucio, 1968, p. 23). وفي الوقت ذاته فشلت المساعدات الأمريكية في دعم الجناح المعتدل داخل حكومة الحركة القومية، إلا أن الحدث الابرز هو تصدع التحالف السياسي وتأكله بالكامل بحلول كانون الثاني ١٩٦٤م، وما بين الراديكاليين والمعتدلين من فجوة سياسية أدت الى نفور الطبقة المتوسطة التي أحدثت تغيير كبير في سير العملية السياسية (Whitehead, 1970, p. 172)يبدو أن الانحلال السياسي وفرط التعاقد القومي بين الاحزاب المؤتلفة في تحالف الحركة القومية الثورية قد أنهار بسبب انعدام التوافقية السياسية بين زعماء الاحزاب والحركات، لا سيما بعد اضمحلال التكافؤ الحكومي في مختلف الميادين، وقد أنعكس ذلك الامر على القواعد الجماهيرية الداعمة لحكومة الحركة القومية التي بدأت تشكك ببرنامجها الاصلاحي، والذي عد بمثابة عقد أجتماعي جديد بين الحكومة القومية والقواعد الشعبية، ومن دون دعم الطبقة المتوسطة لا يمكن للحكومة استعادة هيبتها في الحصول على الشرعيةفقد نشرت الصحف البوليفية تقارير يومية حول الاضطرابات المتصاعدة منذ مطلع عام ١٩٦٤م، وحتى مع تعطيل دور الصحافة داخلياً نشرت مقالات حول الاضرابات والشغب واساليب الترهيب من خطف وتعذيب حتى وصلت الامور الى التفجيرات، وبحلول السادس من آب ١٩٦٤م، أصبحت حكومة إستنسورو غير قادرة على الاستمرار على الرغم من إداء اليمين الدستوري لتسنم السلطة بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية في آيار الماضي، وكانت مليشيا الفلاحين الشيء الوحيد الذي يمنع سقوط نظام الحكم آنذاك، وسرعان ما تغيرت الأمور وبدأت بوصلة الاهتمام الامريكي تتجه نحو شخصية الجنرال رينيا بارينتوس اورتونو(René Barrientos Ortono) (Mesa, 2003, p. 628)، قائد القوة الجوية البوليفية (Ryan, 1999, p. 132)، وبدعم من الإدارة الأمريكية دفع قيادة الجيش للتدخل في السياسة ومنع إستمرار حكومة إستنسورو واسقاطها في الرابع من تشرين الثاني١٩٦٤م (Lehman, 1992, p. 678).

الاستنتاجـــــات

١- التقييمات العملية لواقع الدبلوماسية الأمريكية في بوليفيا شكلت أحد الدروس الرئيسة في فهم أهمية وتأثير المساعدات الاقتصادية في رسم خريطة العلاقات السياسية بين البلدين، رغم أن عملية التنمية الاقتصادية هي قضية داخلية بالنسبة الى بوليفيا، وان اصرار البوليفيين على النهوض بواقعهم الاقتصادي وبشكل وطني معناه رفض التبعية ليس فقط في مجال التعاون الاقتصادي وأنما جاء تعزيزاً لمسار حكومة الحركة القومية السياسي الرافض للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية.

٢- المساعدات الامريكية كانت بمثابة مشروع سياسي جديد وتجربة ناجحة لصناع القرار الامريكي، لكونها استهدفت مشروع حكومة الثورة القومية، وارغمت الإدارة الأمريكية بعض قادة الاحزاب في الحركة القومية على التعاون معها، إلا أنها ومع ذلك كانت غير قادرة على احداث التغيير الجذري في بنية النظام العام للدولة البوليفية، على الرغم من أن المساعدات الاقتصادية قد بدأت في تحقيق أهداف الإدارة الامريكية السياسية.

٣- التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وبوليفيا عد هدفاً من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ليس فقط تجاه حكومة الحركة القومية، لا بل شمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن تعزيز العلاقات يأتي من التعاون الوثيق الذي يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار القومي الأمريكي في المنطقة، رغم الاختلاف الكبير الذي طرأ على سياسة حكومة الحركة القومية الثورية بقيادة الجناح المعتدل، الذي عد الخروج عن مشروع التحالف السياسي لا يمثل أنتكاسة لبرنامج الحكومة داخل الحركة القومية الثورية، لا سيما أن النضال القومي لم ينتهي بعد، وأن برنامج الحركة القومية في تحقيق حلم الثورة جاء عبر برنامج الانعاش الاقتصادي، بالرغم من الظروف الداخلية التي أفرزت حالة من عدم التوازن السياسي داخل الحكومة.

٤- أتبعت الإدارة الامريكية دبلوماسية قائمة على اساس الاحتواء لإعاقة ومنع حكومة الحركة القومية الثورية من تحقيق أية نجاحات على الصعيد الداخلي تحديداً، وعدت ذلك الأمر تحدياً لنفوذها في توجيه وصياغة السياسات الملائمة لتوجهاتها كقوى عظمى، وقد لعبت البعثة الدبلوماسية دوراً فاعلاً في تعزيز الانقسام السياسي داخل الحركة القومية.

٥- لم يكن من المتوقع خلال تلك المدة القصيرة أستسلام حكومة الحركة القومية الثورية، لا سيما مع مواقف الجناح المعتدل المناغمة لإغراءات القروض والمساعدات الامريكية، متناسين مسألة التبعية الاقتصادية، التي تعني حكومة مقيدة باتفاقيات التخادم لن تصمد أمام التحديات الداخلية الى جانب كونها رهينة للمشاريع الأمريكية وأن أنهيارها أمر حتمي.

٦- رغم الدعم الشعبي المنظم الذي تحظى به الحركة القومية الثورية، إلا أن التخطيط الأمريكي جاء على وفق أستراتيجية عزل وإقصاء بعض قادة الجناح اليساري الراديكالي الثوري داخل حزب الحركة القومية الثورية، ونجحت في زعزعت روابط الاستقلال القومي للحكومة الأئتلافية، وبدأت بالحرب الدبلوماسية في محاولة لخلق تحالفات تقليدية بعيداً عن شراكات التعاون الاقتصادي والدعم السياسي، بعد أن تأكد للأمريكيين بان الحركة القومية لم تنهار في ضربة واحدة، بل يجب العمل على أنهائها من خلال استغلال مشاكل البوليفيين أقتصادياً وسياسياً الى جانب البحث عن بديل

لقيادة بوليفيا يسهم في الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الامريكية، مع مراعاة مشاكل البوليفيين الداخلية من دون منافسة محلية قومية او تعددية حزبية.

المصـــــادر والمراجع:-

Sources and References

1- Dosal, Paul J., Comandante Che: Guerrilla Soldier, Commander, and Strategist 1956-1967, Penn State Press,

2- Dunkerley, James, Rebellion in the Veins: Political Struggle in Bolivia, 1952- 82, Verso Books, 1984.

3- Eder, George Jackson, Inflation and Development in Latin America: A Case History of Inflation and Stabilization in Bolivia, University of Michigan, 1968.

4- Gumucio, Mariano Baptista, Guerrilleros v generales sobre Bolivia, Buenos Aires, 1968.

5- Jr. Field, Thomas C., From Development to Dictatorship: Bolivia and the Alliance for Progress in the Kennedy Era, Cornell University Press, 1964.

6- Ladman, Jerry R., Modern-day Bolivia: Legacy of the revolution and prospects for the future, Tempe, 1982.

7- Lehman, Kenneth D., Bolivia and the United States: A Limited Partnership, Athens: University of Georgia Press,

8- Lehman, Kenneth D., US foreign aid and revolutionary nationalism in Bolivia : 1952-1964: The pragmatics of a patron-client relationship, The University of Texas at Austin, 1992.

9- Malloy, James M. and Gamarra, Eduardo, Revolution and Reaction: Bolivia 1964-1985, New Brunswick, 1988.

10- Mesa, José de, Historia de Bolivia, 3rd edition., Editorial Gisbert, La Paz, 2003.

11- Motley, Lorne, "Bolivia Guerrillas Hunted By U.S.", The Calgary Herald Zeitung, Alberta: Kanada, Dec.31, 1963.

12- Paz, Sergio Almaraz, Requiem para una República, Universidad Mayor de San Andrés, 1969.

13- Ryan, Henry Butterfield, The Fall of Che Guevara: A Story of Soldiers, Spies, and Diplomats, Oxford University

14- Siekmeier, James F., Aid Nationalism and Inter-American Relations: Guatemala, Bolivia, and the United States1945-1961, Edwin Mellen Press Ltd, 1999.

15- Siekmeier, James F., Fighting economic nationalism: U .S. economic aid and development policy toward Latin

16- U.S. Congress, Senate, United States-Latin American Relations—the Organization of Amerian States. Subcommittee of American Republics Affairs, 68th Congress, 1st session, report No. 3, Washington, 1959.

17- Whitehead, Laurence. "Bolivia's Conflict with the United States." The World Today, Vol.7, No.4, 26.April, 1970.

18- Whitehead, Laurence. The United States and Bolivia: a Case of Neo-Colonialism, هوامش البحث

(١)هيرنان سيليز سواسو(١٩اذار١٩١٣–٦اب١٩٩٦):–سياسي ورجل قانون واحد زعماء الحركة القومية الثورية البوليفية، رئيس المجلس الثوري عام ١٩٥٢، ونائب الرئيس ١٩٥٢–١٩٥٦، والرئيس البوليفي خلال المدة ١٩٥٦–١٩٦٠و ١٩٨٢–١٩٨٥.

(٢) بن أس ستيفانسكي (١٠تشرين الثاني١٩١٣–١٧نيسان١٩٩٩م):–سياسي ودبلوماسي اقتصادي عن الحزب الديمقراطي، سفير بلاده الى بوليفيا (١٩٦١–١٩٦٤م)، صاحب مشروع "بوليفيا نموذجاً للتغيير الديمقراطي–الثوري الموجه"، القائم على زيادة المساعدات المالية الامريكية مقابل توسيع الالتزامات البوليفية، ونائب ممثل الولايات المتحدة الامريكية لدى منظمة الدول الأمريكية خلال الفترة (١٩٦٧–١٩٦٨م).

(٣) دوغلاس هندرسون(١٥تشرين الأول١٩١٤–١٤تموز ٢٠١٠م):–سياسي ودبلوماسي ورجل دولة أمريكي، شغل العديد من المناصب الحكومية في وزارة الخارجية، عمل قنصلاً لبلاده في المكسيك (١٩٤٢–١٩٤٣م)، تشيلي(١٩٤٣م)،وفي مقاطعة كوتشابامبا في بوليفيا(١٩٤٣–١٩٤٧م)، وعمل محللاً مالياً لمكتب الأقتصاد الدولي الخاص بدارسة المنافع الاستثمارية للجمهوريات الأمريكية في العاصمة واشنطن خلال الأعوام (١٩٤٧–١٩٥٠م)، وفي الفترة (١٩٥٠١٩٥٦م) عمل مستشاراً أول للسفارة الامريكية في العاصمة السويسرية برن، وعين خلال الفترة (١٩٥٦–١٩٥٩م) مساعداً لمدير برنامج الدفاع الاقتصادي في وزارة الخارجية، وملحقاً اقتصادياً للسفارة الامريكية في العاصمة البيروفية ليما (١٩٦٠–١٩٦٢م) ثم ترقيته للقائم باعمال السفير عام ١٩٦٣م، وفي الثامن من تشرين الثاني ١٩٦٣م تم تعينه سفيراً لبلاده في بوليفيا.